ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

21 مايو 2024

استقبال الدفعة الثانية من صفقة تطوير مدينة "رأس الحكمة"

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
شادي هلال
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

24 معلومة مصورة

25 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

25 حوافز جديدة للرعاية الصحية في مصر

31 بعد تقارير اقتصادية إيجابية: هل تعرف الأزمات الاقتصادية العصا السحرية؟

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلا بكم في عدد جديد حافل بالأخبار الإيجابية، فالبداية بإعلان السيد رئيس مجلس الوزراء المصري عن استقبال الدفعة الثانية من صفقة تطوير مدينة رأس الحكمة والتي تبلغ 14 مليار دولار، لتنفرج على أثرها أزمة توافر النقد الأجنبي في مصر، فقد ارتفع الاحتياطي من النقد الأجنبي ليصل لنحو 41.1 مليار دولار أمريكي في أبريل 2024، وغيرها من الأخبار الأخرى التي نضعها بين يديكم بالتفصيل، نتمنى لكم قراءة ممتعة.

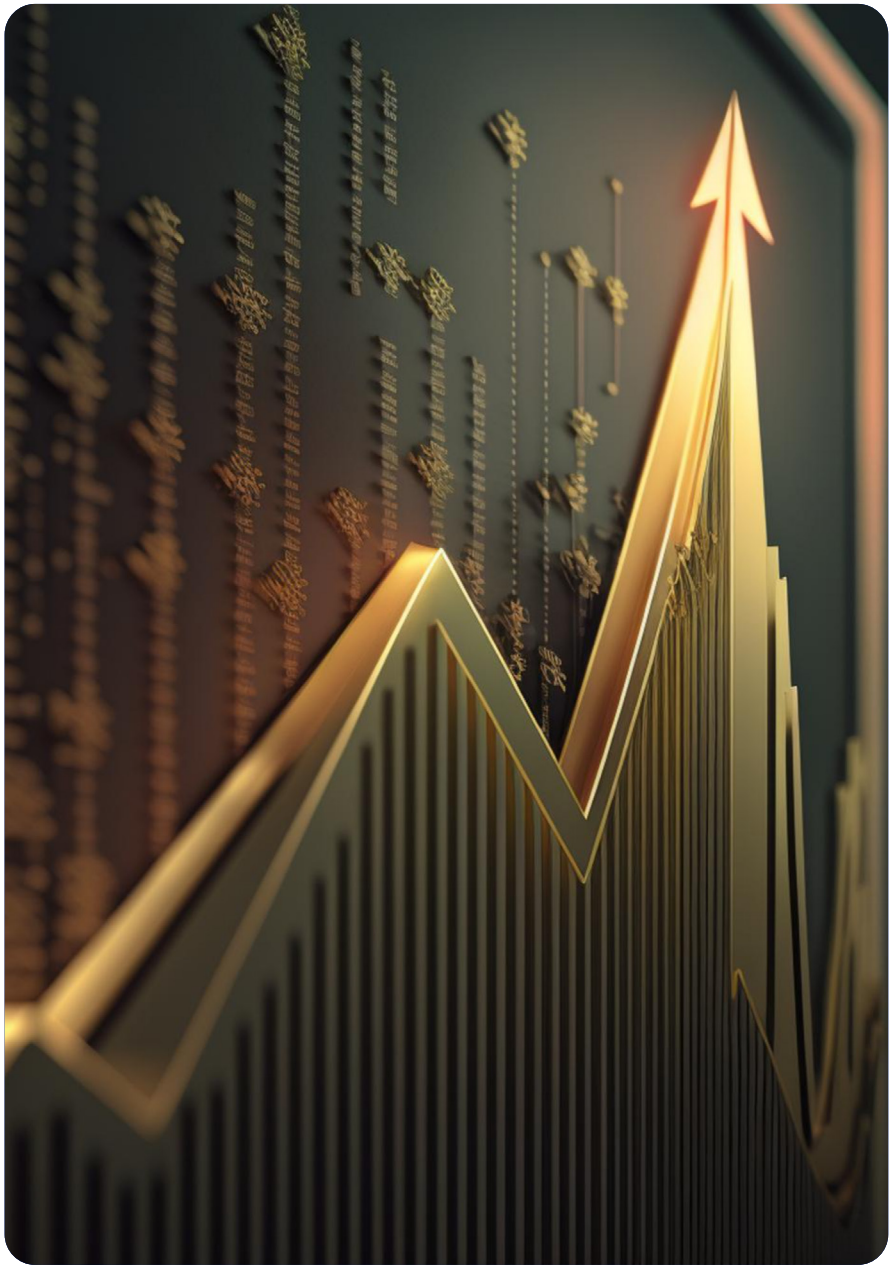

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار محلية

- **استقبال الدفعة الثانية من صفقة تطوير مدينة «رأس الحكمة»**

أعلن السيد رئيس مجلس الوزراء يوم الأربعاء 15 مايو وصول 14 مليار دولار قيمة الدفعة الثانية للصفقة، وأنه قد بدأ التعاون مع الجانب الإماراتي في إجراءات التنازل عن قيمة الوديعة الإماراتية التي تُقدر بـ 6 مليارات دولار لدى البنك المركزي المصري على أن يتم تحويل قيمتها إلى ما يعادلها بالجنيه المصري.

- **افتتاح المرحلة الأولى من موسم الحصاد لمشروع «مستقبل مصر»**

افتتح السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي المرحلة الأولى من المنطقة الصناعية وبدء موسم الحصاد 2024 بمشروعات جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة بالدلتا الجديدة. وذلك تأكيدًا على أهمية المشروعات التي تنفذها الدولة في مجال المياه، من أجل توفير محاصيل ومنتجات زراعية لسد الفجوة الغذائية الراهنة، لذا؛ تم تنفيذ ثلاثة مشروعات كبرى لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بطاقة تصل إلى 4.80 مليارات متر مكعب سنوي، هي محطة بحر البقر بطاقة 5.60 ملايين متر مكعب/

يوميًا والتي تهدف لاستصلاح 420 ألف فدان في سيناء، ومحطة المحسمة بطاقة 1.00 مليون متر مكعب/ يوميًا والتي تهدف لاستصلاح 42.80 ألف فدان في سيناء، وهي المشروعات التي تم خلالها تنفيذ بنية تحتية ضخمة من السحارات أسفل قناة السويس والكباري ومحطات الرفع وقناطر الحجز، بالإضافة لمحطة الحمام بطاقة 7.50 ملايين متر مكعب/ يوميًا حيث يجرى حاليًا إنشاء مسار لنقل مياه الصرف الزراعي إليها بطول 174 كيلومتر وتضم عدد 12 محطة رفع و124 محطة رفع أساسية و23 محطة رفع احتياطية و103 عمل صناعي.

- **انخفاض في معدل البطالة في مصر للربع الأول من عام 2024**

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الأول (يناير- مارس) لعام 2024، حيث بلغ معدل البطالة 6.7% من إجمالي قوة العمل بانخفاض 0.2% عن الربع السابق، ويرجع ذلك لارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار (351) ألف مشتغل خلال الربع الحالي عن الربع السابق، وانخفاض المتعطلين بمقدار (55) ألف متعطل؛ مما أدى إلى ارتفاع قوة العمل بمقدار (296) ألف فرد.

- **البدء في تنفيذ محطة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في غرب سوهاج باستثمارات أجنبية مباشرة تتجاوز الـ 10 مليارات دولار**

وقد شهد رئيس مجلس الوزراء مراسم توقيع محضر استلام أرض المشروع للتحالف المُنفذ الذي يضم: شركات «أبو ظبي» لطاقة المستقبل- مصدر، وحسن علام للمرافق، و»انفنيتي باور»، ومقرر فور تسليم الأرض قيام المطورين بالبدء في إجراء الدراسات والقياسات

الفنية اللازمة لبدء الإنشاء، وسيعد هذا المشروع الأكبر من نوعه لإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح في منطقة الشرق الأوسط، وضمن أكبر مشروعات طاقة الرياح البرية في العالم، حيث سينتج عند اكتماله نحو 48 ألف جيجاوات. ساعة من الطاقة النظيفة سنويًا، كما أنه سيُسهم في تفادي انبعاثات بنحو 23.8 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، بخلاف مساهمته في توفير نحو 23 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة أثناء فترة التنفيذ والتشغيل.

- **الضرائب للنواب: 1.7 مليار جنيه حصيلة 9 شهور من المنصات الإلكترونية**

كشفت رشا عبد العال، رئيس مصلحة الضرائب، إن المنصات الإلكترونية حققت حصيلة ضريبية من شهر يوليو 2023 إلى مارس 2024 نحو 1.7 مليار جنيه وذلك فيما يخص القيمة المضافة، جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب. وأضافت عبد العال: «فيما يخص الضريبة على الدخل بشأن المنصات فيحكمها اتفاقيات دولية جاري العمل من أجل خضوع هذه المنصات للضريبة على الدخل، حيث تم إنشاء وحدة للتجارة الإلكترونية من ضمن مهامها التواصل مع المنصات وتحصيل الضرائب ووضع آليات العمل وفقًا للآليات المعتمدة».

وأفادت في حديثها للنواب: «لدينا نظام للتسجيل المبسط، وهو آلية تتيح لبعض الأشخاص الذين ليس عليهم التزامات ضريبية في التسجيل»، موضحة أن تلك الآلية ساعدت على التزام المنصات التي ليس لها كيان داخل مصر، أو صعب التعامل معها بصورة كبيرة».

- **توقيع اتفاقية بين بنك القاهرة ومؤسسة التمويل الدولية بقيمة 100 مليون دولار**

شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي ومحافظ مصر لدى البنك الدولي، وحسن عبد الله محافظ البنك المركزي، توقيع اتفاق تمويل بين مؤسسة التمويل الدولية وبنك القاهرة بقيمة 100 مليون دولار، كما شهدت وزيرة التعاون الدولي، توقيع اتفاقية الخدمات الاستشارية مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، جاء ذلك خلال فعاليات «يوم مؤسسة التمويل الدولية في مصر».

- **معيط: حزم تحفيزية متكاملة لجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي للإنتاج في مصر والتصدير للخارج**

قال محمد معيط وزير المالية: «إننا نعمل على حزم تحفيزية متكاملة لجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي للإنتاج في مصر والتصدير للخارج». وذكر أن خفض فئة «ضريبة الوارد» على أكثر من 10. صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج ساعد في تحفيز التصنيع المحلي، كما أن إلغاء المعاملات التفضيلية الضريبية والجمركية لجهات أو شركات الدولة، ساعد أيضًا في تعزيز التنافسية بالسوق المصرية، والحفاظ على فرص عادلة لجميع الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية.

- **التحالف المصري: انتهاء 97.7% من مشروع سد جوليوس نيريري في تنزانيا**

تفقد الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، سير العمل بمشروع سد ومحطة «جوليوس نيريرى»

الكهرومائية، الذي يُنفذه التحالف المصري لشركتي «المقاولون العرب» و«السويدى إليكتريك» على نهر روفيجي بدولة تنزانيا. وأكد الدكتور عاصم الجزار، أن الدولة المصرية تولي اهتمامًا كبيرًا بتنفيذ هذا المشروع الضخم، الذي يجسد العلاقات المتميزة بين مصر وتنزانيا، وتتم متابعته بشكل دوري من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتأتي تلك الزيارة في إطار المتابعة الميدانية المستمرة لسير العمل على أرض الواقع، من أجل تحقيق التنمية لأشقائنا بدولة تنزانيا، وتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لجمهورية تنزانيا، والسيطرة على فيضان نهر روفيجي، والحفاظ على البيئة.

- **مصر تستضيف الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية بالعاصمة الإدارية الجديدة 22 مايو الجاري**

تستضيف جمهورية مصر العربية؛ الاجتماعات السنوية المُشتركة للهيئات المالية العربية لعام 2024، والتي من المقرر أن تُعقد بالعاصمة الإدارية الجديدة في 22 مايو الجاري، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومن المقرر أن تضُم الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، اجتماع مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واجتماع مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، واجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي، واجتماع مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، واجتماع مجلس محافظي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، واجتماع مجلس وزراء المالية العربية، كما تشهد مراسم توزيع جائزة الشيخ عبد اللطيف يوسف الحمد التنموية في الوطن العربي.

- **هالـة السـعيد: ارتفـاع الـوزن النسـبي لقطاعـات الصناعـات والزراعـة والاتصـالات إلـى 31% هـذا العـام**

قالـت هالة السـعيد، وزيرة التخطيـط والتنمية الاقتصاديـة: إن البرنامج الوطنـي للإصلاحـات الهيكلية يعمل على تطويـر الهيكل الإنتاجي، كما يهـدف لتعزيـز دور القطـاع الخـاص ورفـع كفـاءة سـوق العمـل، لافتـة إلـى أنـه تـم إعـداده مـن خلال الحوار مـع القطـاع الخاص، ويتـم تنفيذه بالتعـاون والشـراكة أيضًـا مـع القطـاع الخـاص، ويسـتهدف البرنامـج القطـاع الحقيقـي بإصلاحـات هيكليـة جذريـة وهادفـة تركـز علـى الاقتصـاد الحقيقـي، بمـا يُسـاهم فـي زيادة مرونـة الاقتصـاد المصري، ورفـع قدرتـه علـى امتصـاص الصدمـات الخارجيـة والداخليـة، وتحويـل مسـار الاقتصـاد المصـري إلـى اقتصـاد إنتاجـي يتمتّـع بمزايا تنافسـية؛ ممـا يدعـم قـدرة الاقتصـاد علـى تحقيـق النمـو المتـوازن والمسـتدام. جـاء ذلـك خلال مشـاركتها اليـوم في ختـام فعاليات مؤتمر «الاسـتثمار .. الصناعـة .. التصديـر – المثلـث الذهبـي» الـذي تنظمـه جمعيـة رجال الأعمـال المصريين.

وأوضحت السـعيد أن المحور الأساسـي للبرنامج يرتكز على زيادة الوزن النسـبي لقطاعـات الاقتصـاد الحقيقـي الصناعـات التحويليـة، والزراعـة، والاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، وبالتالـي تحويـل الاقتصـاد إلـى اقتصـاد إنتاجـي يعتمـد علـى مكونـات حقيقيـة ويوجـه الإنتـاج الخاص بـه إلـى التصديـر، مشـيرة إلـى وضـع مسـتهدفات كميـة بخطـة الإصلاحـات الهيكليـة بزيـادة الصـادرات 20% سـنويًا حتـى الوصـول إلى 140 مليـار جنيـه صـادرات فـي 2030، مشـيرة إلـى أن هـذا العام شـهد زيـادة الـوزن النسـبي للقطاعـات الثلاثـة إلـى 31% بمـا يعكـس اهتمـام الدولـة المصريـة.

- **وزير الزراعة: 9 مليارات دولار حصيلة الصادرات الزراعية خلال 2023**

قال الدكتور السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي: إنه لا يوجد دولة تتمتع بالاكتفاء الذاتي الكامل من المحاصيل الزراعية عالميًا، مشيرًا إلى أن كبرى الدول مثل الصين وروسيا تستورد منتجات زراعية. ولفت إلى تصدير مصر البطاطس إلى روسيا والبرتقال إلى الصين، موضحًا أن كل دولة تنتج ما تتميز به. وأضاف أن خريطة الصادرات الزراعية في العام المنصرم 2023؛ شهدت زيادة غير مسبوقة بتصدير 7.5 ملايين طن من المنتجات الزراعية بقيمة بحوالي 3.5 مليارات دولار، بالإضافة إلى 5.2 مليارات دولار من المنتجات الزراعية المصنعة. وذكر أن إجمالي قيمة الصادرات الزراعية خلال 2023؛ بلغت 9 مليارات دولار من المنتجات الزراعية السلعية الطازجة والمصنعة، لافتًا أن مصر حققت اكتفاء ذاتيًا في العديد من السلع الزراعية، مثل الخضروات والفاكهة والدواجن، وإلى حد كبير في الأسماك، بالإضافة إلى منتجات الألبان.

- **«جي اي زد» ومركز تحديث الصناعة يطلقان مشروع تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة**

وقعت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي «جي ا ي زد»، ومركز تحديث الصناعة، اتفاقية تعاون لإطلاق مشروع تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بمصر على مدار سنة ونصف. وتأتي هذه الاتفاقية استكمالًا لمسار التعاون من الجانبين لتعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق برامج التدريب الفني والمهني لتطوير التكتلات والمناطق

الصناعية الناشئة بشكل عام، وفي قطاعات الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بشكل خاص من خلال 4 محاور رئيسية يندرج تحت كل منها حزمة من الخدمات التي يوجهها مركز تحديث الصناعة كذراع تنفيذي للمشروع نحو العاملين بالمؤسسات والشركات الصناعية العاملة بنطاق القطاعات الصناعية سالفة الذكر وتحديدًا في صناعة «الخضروات والفواكه، النباتات الطبية والعطرية، منتجات الألبان والحلويات»، وذلك في 3 مناطق صناعية، وهي السادات، الفيوم، وبني سويف.

- **رئيس الاتحاد العالمي للتوظيف: سوق العمل بمصر واعد وقادر على النمو والاستدامة**

قالت رئيس الاتحاد العالمي للتوظيف بيتينا شالر: إن سوق العمل بمصر واعد للغاية؛ نظرًا لسكانها الشباب وحجم الأيدي العاملة بها، مشيرة إلى أن مكونات سوق العمل في مصر جاهزة لتقبل التحولات في عالم التوظيف، مؤكدة أن السوق المصرية جاذبة للاستثمار حيث يتوفر فيها كل مقومات النجاح، وهو ما يفسر إقدام الشركات العالمية للاستثمار فيه . وأضافت رئيسة الاتحاد، لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أنه مع القوة العاملة التي تبلغ حوالي 30 مليونًا، والمزيد من الفرص للشباب والنساء، والإصلاحات من أجل النمو أصبحت الفرص متاحة وأكثر استدامة، موضحة أن سوق العمل المصرية يواجه أيضًا بعض التحديات مثل ارتفاع نسبة اللاجئين والاقتصاد غير الرسمي. وأكدت أنها ستلتقي وزير العمل المصري، وستقدم له شرحًا عن إمكانيات وخدمات الاتحاد الدولي للتوظيف الذي يعمل في أكثر من 54 دولة، إلى جانب تبادل الخبرات ومناقشة أطر العمل مع الوزارة، بالإضافة إلى مناقشة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181.

- **البنـك الأهلـي المصـري يرفـع حـدود اسـتخدام البطاقـات الائتمانيـة بالعـملات الأجنبيـة داخـل وخـارج مصـر**

رفـع البنـك الأهلـي المصـري حـدود اسـتخدام العـملات الأجنبيـة للبطاقـات الائتمانيـة داخـل مصـر والمسـافرين للخـارج دون الإخطـار السـابق للبنـك، بدايـة مـن 9 مايـو الجـاري وذلك للفئـات التاليـة: حاملي فيـزا جولـد / ماسـتركارد تيتانيـوم زادت مـن 7500 جنيـه إلـى 25 ألـف جنيـه، عـملاء فيـزا بلاتينـم / ماسـتركارد بلاتينـم / ماسـتركارد زادت من 12500 إلـى 40 ألـف جنيـه، وعملاء ماسـتر كارد وورلد، فيزا سيغنتشـر وماسـتر كادر الشـركات مـن 20 ألفًا إلـى 60 ألـف جنيـه، مـع اسـتمرار الحـدود المتاحـة لحاملـي بطاقة فيزا كلاسـيك وماسـتر كارد اسـتاندرد عنـد 5000 جنيـه حـد أقصـى للمشـتريات.

- **البنـك المركـزي المصـري يقبـل سـيولة تتجـاوز تريليـون جنيـه بعطـاء السـوق المفتوحـة**

حصـل البنـك المركـزي المصـري علـى سـيولة بقيمـة 1.050 تريليـون جنيـه مـن 32 بنـكًا فـي رابـع عطـاءات السـوق المفتوحـة بعـد قـرار المركـزي بتعديـل سياسـات قبـول العطـاءات بفائـدة 27.75%. وكان قـد حصـل البنـك المركـزي علـى سـيولة بقيمـة 655.6 مليـار جنيـه مـن 31 بنـكًا فـي ثالـث عطـاءات السـوق، وسـيولة بقيمـة 667.250 مليـار جنيه في ثانـي العطـاءات، بجانـب سـيولة بقيمـة 460.8 مليـار جنيه فـي أول العطـاءات . وأصدر البنـك المركـزي تعليمـات بخصـوص القواعـد المنظمـة للعملية الرئيسـية لربـط الودائـع (Main Operation)

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

لعمليات السوق المفتوحة التي كان يجريها البنك المركزي من خلال إجراء مزاد ثابت السعر (Fixed-rate Tender) بصورة أسبوعية، حيث يتم الإعلان عن حجم العملية التي سيجريها البنك المركزي، وقبول العطاءات بأسلوب التخصيص الذي يتحدد بناءً على نسبة العطاء المقدم من قبل البنك إلى إجمالي العطاءات المقدمة ويطبق عليها سعر العملية الرئيسية.

- **وزير النقل: طرح 8 مناطق لوجستية في سيناء للمستثمرين المصريين لأول مرة.. وهذه مواقعها**

قال الفريق كامل الوزير وزير النقل: إنه تم طرح 8 مناطق لوجستية في سيناء للمستثمرين المصريين لأول مرة، وتشمل مناطق النقب والعوجة والحسنة ورفح والطور وبئر العبد ورأس سدر. وأشاد بأهمية ممر «العريش – طابا»، قائلًا: هذا الممر أمن قومي وله أولوية كبيرة، والرئيس السيسي وجه بالانتهاء من ممر «العريش – طابا» خلال عامين بدلًا من 3 أعوام، وسيتم تشكيل شركة مصرية من وزارة النقل بمعاونة هيئة قناة السويس لإدارة وتشغيل هذا الممر. وأوضح أنه يتم تطوير ممر من القاهرة إلى الإسكندرية عبر سكة حديد إمبابة - المناشي – القباري وهو ما يطلق عليه «الضواحي»، ويتم حاليًا إنشاء ممر لوجستي مهم جدًا طنطا – المنصورة – دمياط.

الأخبار الإقليمية

- **اتحاد الغرف الأفريقية يدعو إلى تعزيز التعاون العربي: 60% من الأراضي الصالحة للزراعة و50% من البلاتينيوم في أفريقيا**

قال أحمد الوكيل، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والمهن الأفريقية: إن أفريقيا تطرح للأشقاء العرب فرصًا واعدة للاستثمار، مشيرًا إلى أن القارة السمراء تعد ثاني أكبر قارة من حيث عدد السكان، حيث تمثل ثمن سكان العالم، وتمثل 60% من الأراضي الصالحة للزراعة، و50% من مخزون العالم من معادن البلاتينيوم والكوبالت والماس، و11% من البترول، و6% من الغاز، و4% من الفحم، إلى جانب صادراتها الصناعية التي تضاعفت في العقد الماضي لتتجاوز 100 مليار دولار. جاء ذلك خلال كلمته اليوم، في المؤتمر العربي الأفريقي 2024، في دولة البحرين. وأضاف الوكيل أن أفريقيا تتلقى سنويًا أكثر من 60 مليار دولار منحًا من مختلف دول العالم والهيئات متعددة الأطراف بواقع حوالي 50 دولار للفرد، ولكن لم يستغل منها للتنمية الاقتصادية سوى 20% فقط، على حد تعبيره.

- **«طلعت مصطفى» تستقطب 920 مليون ريال من مشروعها بالسعودية خلال 3 أيام**

استقطبت «مجموعة طلعت مصطفى» المصرية حجوزات لبيع وحدات في مشروعها الواقع في شرق الرياض بالمملكة العربية السعودية، قيمتها 11.5 مليار جنيه (920 مليون ريال)، والتي تحققت عند الإطلاق الأولي للبيع خلال الثلاثة أيام الماضية،

بحسب إفصاح الشركة المدرجة بالبورصة المصرية وتستهدف المجموعة تحقيق إيرادات من مشروع «بنان» بحوالي 40 مليار ريال (12 مليار دولار)، ويُقدر حجم استثمارات المشروع بأكثر من 31 مليار ريال.

- **استقرار معدل التضخم في السعودية للشهر الثاني على التوالي عند مستوى منخفض**

استقر معدل التضخم السنوي في السعودية عند 1.6 بالمئة في أبريل للشهر الثاني على التوالي ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، وبذلك يستقر التضخم عند مستوى منخفض مقارنةً بالأشهر الـ 12الماضية، إذ إنه ثالث أقل معدل منذ أبريل 2023، ويأتي مماثلًا لما تم تسجيله في كل من أكتوبر من العام الماضي ويناير من العام الجاري.

هذا، وظل التضخم منخفضًا نسبيًا في المملكة العربية السعودية مقارنةً بالمستويات العالمية، وأقل من مستوى اثنين بالمئة خلال العام حتى الآن، وذلك في ظل سياسات حكومية تحد من تأثير زيادات الأسعار العالمية.

- **هجمات البحر الأحمر تؤثر على تجارة الغاز الطبيعي المسال حول العالم**

لم تمر ناقلة غاز طبيعي مسال واحدة عبر المضيق الذي يفصل بين شبه الجزيرة العربية وأفريقيا منذ 4 أشهر؛ مما يبرز التأثير الهائل الذي تركته الهجمات العنيفة في المنطقة على تجارة الطاقة

العالمية. واضطرت السفن إلى تغيير مسارها والدوران حول أفريقيا لنقل الوقود بين حوضي المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ؛ مما أجبر المشترين على التعامل مع مجموعة محدودة من الموردين ما لم يكونوا على استعداد لدفع تكاليف شحن أعلى. والنتيجة هي أن السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال أصبحت تعاني من التفتت بشكل متزايد.

الأخبار العالمية

- **محمود محي الدين: صافي تدفقات رأس المال من التمويل الميسر للاقتصادات النامية لا يتجاوز مليارى دولار**

قال محمود محي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل خطة عام 2030: إن مفهوم «المليارات إلى التريليونات» يهدف إلى زيادة التمويل من المليارات المتولدة محليًا ومن خلال المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) لمعالجة فجوات التمويل الكبيرة المحددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ومع ذلك، فكما أوضح لاري سامرز والبروفيسور سين، فإننا نواجه حاليًا حالة من «التدفقات السلبية» في الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة.

وأضاف محي الدين، أن هذا السيناريو يتسم بتدفق غير متناسب لرأس المال إلى الخارج، حيث خرج 68 مليار دولار من الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة إلى القطاع الخاص، وتسحب بنوك التنمية متعددة الأطراف 40 مليار دولار من هذه المناطق لخدمة الديون، ولا سيما تلك المتكبدة خلال جائحة كوفيد19-، ونتيجة لذلك، فإن صافي تدفقات رأس المال من التمويل الميسر إلى هذه الاقتصادات لا يتجاوز مليارى دولار. وأوضح أن هذه الحقيقة الصارخة

تؤكد على أزمة تنموية؛ حيث تنفق العديد من البلدان على خدمة الديون أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة والخدمات الأساسية مجتمعة، موضحًا إننا نشهد «انقلابًا كبيرًا» يستلزم نهجًا مختلفًا اختلافًا جوهريًا في إدارة وتعبئة التمويل الدولي.

- **تباطؤ معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل الماضي إلى 3.4% من 3.5% في مارس**

بحسب بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي الصادرة 15 مايو، وقد أكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أن بيانات التضخم تشير إلى أن الفيدرالي الأمريكي قد يستغرق وقتًا أطول للحصول على الثقة اللازمة لخفض أسعار الفائدة، مضيفًا أنه إذا استمرت ضغوط الأسعار، فيمكن لمجلس الفيدرالي أن يبقي أسعار الفائدة عند مستوياتها نفسها «طالما دعت الحاجة».

- **مكاسب أسبوعية لمؤشرات الأسهم الأمريكية و «داو جونز» يغلق فوق 40 ألف نقطة**

واصلت مؤشرات الأسهم الأمريكية مكاسبها للأسبوع الرابع على التوالي، لينجح مؤشر «داو جونز الصناعي» في إغلاق تعاملات الجمعة فوق مستوى 40 ألف نقطة للمرة الأولى في تاريخه. سجل مؤشر «إس آند بي 500» (S&P 500) أطول سلسلة مكاسب أسبوعية متواصلة منذ فبراير بعد سلسلة من تقارير التضخم التي أعادت الآمال حيال تخفيضات الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة. كما عززت الأرباح القوية الصعود، مع تحول التركيز الآن

إلى نتائج أعمال الشركة المفضلة في مجال الذكاء الاصطناعي «إنفيديا» المرتقبة يوم الأربعاء المقبل. ورغم فقدان صعود السوق الزخم في الجلستين السابقتين، إلا أنه يتحرك صوب تسجيل أفضل أداء شهري في 2024.

- **توقعات بنمو الطلب العالمي السنوي للنفط لنحو 2.25مليون برميل يوميًا خلال عام 2024**

توقعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، في تقريرها لشهر مايو 2024 حول سوق النفط، نمو الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2024 و2025 بنحو 2.25 و1.85 مليون برميل يوميًا، على التوالي، أي دون تغيير إلى حد كبير عن تقييم شهر إبريل 2024.

وقد أوضحت المنظمة، أن الطلب على النفط خلال عام 2024، سيكون بقيادة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تساهم بنحو 2.0 مليون برميل يوميًا من إجمالي نمو الطلب خلال هذا العام، وبالمثل يتوقع أن تساهم بمقدار 1.7مليون برميل يوميًا من إجمالي نمو الطلب في عام 2025.

وعلى مستوى الإمدادات، توقعت «أوبك» نمو معروض النفط من خارج دول تحالف «أوبك+» خلال عامي 2024 و2025 بنحو 1.2 و1.1 مليون برميل يوميًا، على التوالي، بما يماثل أيضًا تقديرات الشهر الماضي مدفوعًا بنمو الإنتاج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج والبرازيل.

وفي المقابل من المتوقع أن تنمو سوائل الغاز الطبيعي والسوائل غير التقليدية لمنظمة أوبك بنحو 0.1 مليون برميل يوميًّا لتصل إلى متوسط 8.3 ملايين برميل يوميًّا هذا العام، يليها انخفاض قدره 10 آلاف برميل يوميًّا لتصل إلى متوسط 8.3 ملايين برميل يوميًّا في عام 2025.

- **صندوق النقد يسمح باستخدام حقوق السحب الخاصة لتمويل التنمية**

وافق صندوق النقد الدولي على طريقة جديدة تسمح للدول بتوجيه الأصول الاحتياطية إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف، في إطار حملة أوسع لجمع الأموال لمواجهة تحديات مثل القدرة على التكيف مع المناخ والحد من الفقر. فقد وافق الصندوق على استخدام الأصول المعروفة باسم حقوق السحب الخاصة، لشراء أدوات رأس المال المختلط، والتي ستصدرها البنوك بما في ذلك بنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية الأفريقي.

- **الصين تطلق حزمة إنقاذ واسعة النطاق لدعم سوق الإسكان**

أعلنت الصين عن أقوى محاولتها حتى الآن لدعم سوق العقارات المتعثرة، حيث خففت قواعد الرهن العقاري وشجعت الحكومات المحلية على شراء المنازل غير المبيعة من المطورين لتحويلها إلى إسكان ميسور التكلفة. ألغى بنك الشعب الصيني فعليًا الحد الأدنى لسعر الفائدة على الرهن العقاري حول الدولة، وخفض الحد الأدنى

لنسبة الدفعة الأولى إلى 15% للمشترين لأول مرة و25% للمنازل الثانية، وفقًا لبيان صدر اليوم الجمعة. وكانت النسب السابقة 20% و30% على التوالي.

أوضحت بكين أيضًا أن الحكومات المحلية يجب أن تشتري المنازل بأسعار «معقولة» وتحولها إلى إسكان ميسور التكلفة، وفقًا لما نقلته وكالة أنباء «شينخوا» الرسمية عن نائب رئيس مجلس الدولة الصيني هي ليفينغ. وقال ليفينغ: إن «قطاع العقارات مرتبط بمصلحة العامة والقضية الكبرى للتنمية الاقتصادية». ومن الضروري ضمان «مسئوليات الحكومة المحلية والمطورين والمؤسسات المالية».

- **بنك الشعب الصيني يقرر الإبقاء على أسعار الفائدة ثابتة**

قرر البنك المركزي الصيني الإبقاء على أسعار الفائدة ثابتة خلال مايو الجاري، مما يعني أن البنك سيبقي على أسعار الفائدة القياسية على الإقراض أيضًا. وضخ بنك الشعب الصيني ما قيمته 125 مليار يوان (17.28 مليار دولار) من السيولة لتسهيل الإقراض متوسط الأجل، والذي يفرض على المقترضين سعر فائدة قدره 2.5%.

ويعتقد الاقتصاديون أن «بكين» يمكن أن تبدأ في تخفيف سياستها النقدية قريبًا، ربما عن طريق خفض المتطلبات على حجم الودائع التي يتعين على البنوك تخصيصها في محاولة لتوفير السيولة للبنوك التجارية

لشـراء السـندات الحكوميـة. وأعلنـت وزارة الماليـة الصينيـة عـن خطـة مفصلـة لإصـدار سـندات خزانـة خاصـة طويلـة الأجـل، ومـن المقـرر إصـدار الدفعـة الأولـى يـوم الجمعـة 17 مايـو.

- **الصين تخصص 41 مليار دولار لشراء الدولة المنازل غير المبيعة**

يعتـزم بنـك الشـعب الصينـي (المركـزي) وضـع برنامـج علـى مسـتوى الـبلاد، بهـدف توفيـر 300 مليـار يـوان (41.5 مليـار دولار) مـن التمويـل الرخيـص لمسـاعدة الشـركات المملوكـة للدولـة علـى شـراء المنـازل غير المبيعة. كما سـيتم توسـيع التمويل ليشـمل 21 بنكًا، بما في ذلك البنـوك التـي تنفـذ السياسـات الحكوميـة والبنـوك التجاريـة المملوكة للدولـة والبنـوك المسـاهمة، بمعـدل فائـدة 1.75%. وسيُسـمح للقـروض، المصممـة لتكـون مدتهـا سـنة واحـدة، بالتجديد أربـع مرات.

معلومة مصورة

”

يقف احتياطي مصر من النقد الأجنبي شاهدًا على انفراجة أزمة الدولار بمصر، إذ ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي في أبريل إلى أعلى مستوى له منذ فبراير 2020 ليصل إلى 41.06 مليار دولار أمريكي؛ وفقًا لبيانات البنك المركزي الخاصة في أبريل 2024، وبعد شهر واحد تقريبًا من إبرام صفقة رأس الحكمة واستلام الشريحتين الأولى والثانية من الصفقة.

“

احتياطي مصر من النقد الاجنبي (مليار دولار)

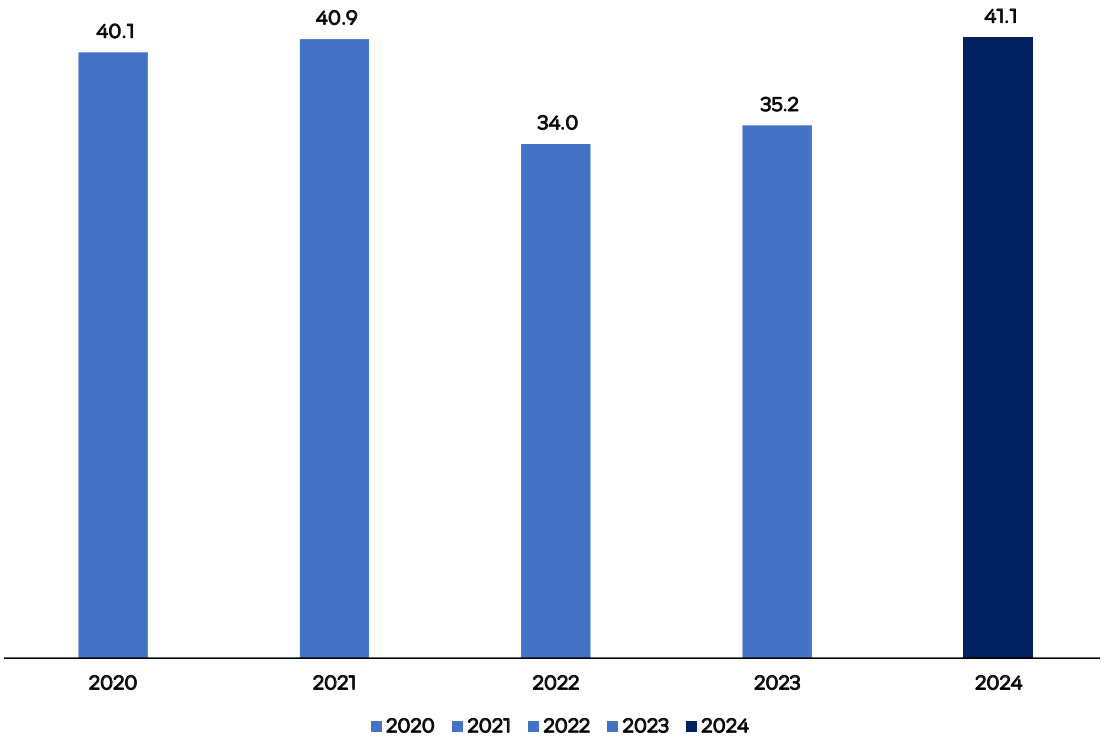

مقالات تحليلية

حوافز جديدة للرعاية الصحية في مصر

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مصر، الدولة الأكبر في شمال أفريقيا من حيث عدد السكان والمرتبة الرابعة عشر عالميًا، يسكنها حوالي 1.3% من سكان العالم، وينمو تعداد سكانها بحوالي 1.8% سنويًا وهو ما يُعد محركًا أساسيًا للطلب على البنية التحتية والخدمات العامة والتي تتضمن خدمات الرعاية الصحية، وتعود جهود الاهتمام بقطاع الرعاية الصحية وبناء المستشفيات إلى الخمسينيات من القرن الماضي، حيث تم إنشاء اللجنة القومية لشئون السكان لمراجعه قضايا السكان في عام 1953، وكانت تلك هي اللبنة الأساسية لتطوير نظام المساعدات الصحية بمصر في الأعوام 1973 و 1980 و 1986 لتحسين الرفاه الاجتماعي للمصريين

وفي ظل سعي الدولة المصرية لزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية للمصريين فقد نفذت الدولة سياسات صحية مختلفة على مر السنين استهدفت تقديم الدعم للقطاع الخاص لتقديم المزيد من خدمات الرعاية الصحية، وتم إنشاء التأمين الصحي المصري في عام 1964 والذي ساهم في تحقيق تغطية أفضل للسكان.

في عام 1974، أطلق الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تدعو إلى تحرير الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص، كان لتلك الإصلاحات تأثير على السياسات الاجتماعية للبلاد، وكان بمثابة النتيجة التي استهدفها التحول الاجتماعي الذي بدأه جمال عبد الناصر في عام 1952، وقد ساهمت سياسة الباب المفتوح للاقتصاد في تحقيق المزيد من الرأسمالية بالقطاع، وهو ما ساهم في نمو القطاع الصحي، وقد تم إنشاء وزارة الصحة والإسكان في عام 1995 لإدارة رفاهية وصحة السكان.

في العام 2014، اعتمدت مصر دستورًا جديدًا يتناول بقوة قطاع الرعاية الصحة بمصر باعتبارها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ويلتزم بتوسيع نطاق التغطية الصحية والوصول إلى الخدمات الجديدة لجميع المصريين، حيث أشار الدستور المصري في المادة رقم (18) إلى أن «لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة، وتكفل الدولة بالحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل». وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية ..... إلخ"، وقد ألزمت المادة رقم (9) من قانون المالية العامة الموحد وزارة المالية بتخصيص نسب من الإنفاق الحكومة للصحة والتعليم والتعليم الجامعي والبحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي وفقًا لما ينص عليه الدستور[1].

يواجه نظام الصحة العامة العديد من التحديات المتمثلة في النقص في التمويل، وانخفاض جودة الرعاية، ونقص المعدات

الطبية، ونقص الخبرات الفنية للموظفين، كما أن نسبة الاستثمار الحكومي بقطاع الصحة بلغت حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، ويبلغ إجمالي ما يتم إنفاقه على الرعاية الصحية من جانب القطاعين العام والخاص حوالي 4.75% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويتم تمويل نفقات الرعاية الصحية العامة من مصادر تمويل مختلفة يتمثل أهمها في ضرائب الموظفين التي تمثل حوالي 72%، و25% من جانب وزارة المالية، و2% من جانب القطاع الخاص، و 1% من مصادر خارجية أخرى [3]، إلا أن الاحصائيات لا تزال تشير إلى أن هناك نسبة كبيرة من الإنفاق على الرعاية الصحية يتم من جانب المواطنين وليس من جانب شركات التأمين الصحي أو جهات العمل الخاصة بهم

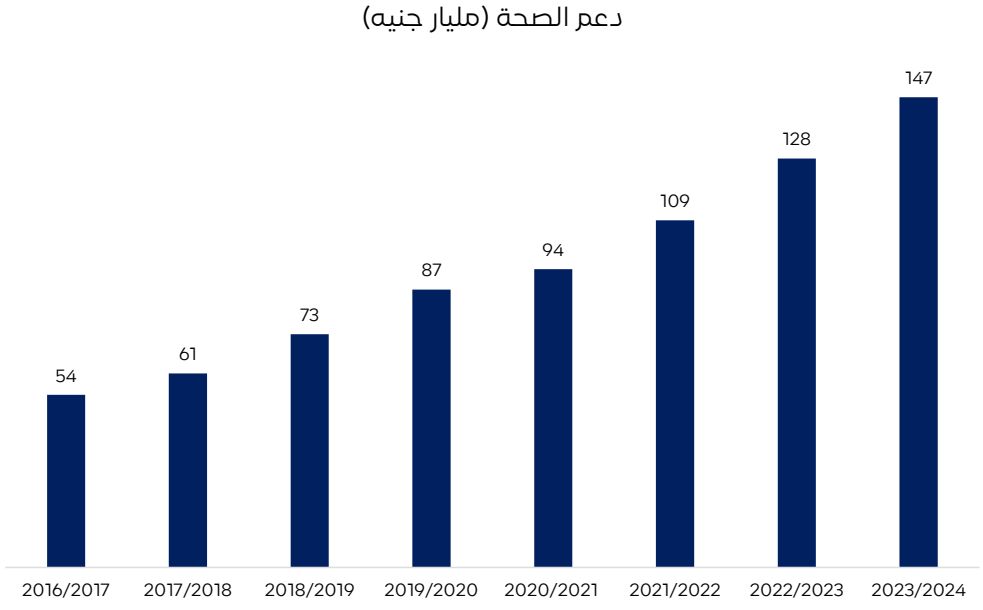

وحيث إن المرافق الصحية العامة ذات كفاءة محدودة نسبيًا، يسعى العديد من المصريين للحصول على الرعاية الصحية من خلال المرافق الخاصة إذا كانوا قادرين على تحمل تكاليفها، هذا فضلًا عن أن النظام الصحي أضحى أكثر خصخصة، بل وتبذل الحكومة جهودًا لزيادة الخصخصة بذلك النظام، حيث إنه حاليًا يمكن للمواطنين الحصول على التغطية التأمينية الصحية من خلال شركات التأمين الخاصة والمرافق الخاصة بدعم حكومي، وهو الأمر الذي دفع القطاع الخاص للهيمنة بشكل أكبر على الخدمات الصحية المقدمة بمصر[4]، في العام 2018، أطلقت الدولة المصرية قانون التأمين الصحي الشامل، وتعتزم من خلاله إعادة هيكلة النظام من خلال توفير التغطية للجميع وجعل الخدمات الصحية في متناول كافة المواطنين، والتركيز على تحسين الصحة العامة والمؤشرات الصحية، وقد حظيت تلك المبادرة بإشادة دولية.

حوافز جديدة

وضعت وزارة الصحة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قائمة من الحوافز لتشجيع المستثمرين على ضخ المزيد من التمويلات في مشروعات الرعاية الصحية، تلك الحوافز تأتي بهدف الاستفادة من المزايا الموجودة بالفعل ضمن قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، حيث تم وضع 12 معيارًا تحصل المشروعات على تقييم من خلاله يتم تقييمها من 100 لتحديد الحوافز المتاحة للمستثمرين، وتشمل تلك المعايير الطاقة الاستيعابية، والنطاق الجغرافي للمشروع، ونسب الأسرة المجانية، ومدة بدء النشاط، وتمويل المشروع بالنقد الأجنبي،

والتخصصات النوعية النادرة، وعدد العاملين بالمشروع، وتدريب العاملين، وتوطين ونقل التكنولوجيا المتطورة، ودعم الابتكار والبحث العلمي، والمسئولية المجتمعية والاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث يحصل عدد الأسرة بالمرفق الصحي «الطاقة الاستيعابية» والذي يستحوذ على 25 نقطة من 100، الموقع الجغرافي للمشروع أيضًا يعتبر عاملًا مهمًا في تحديد الحوافز المتاحة، فالمشروعات التي تقع في المناطق الأكثر احتياجًا قد تحصل على ما يصل إلى 15 نقطة، ويخصص التقييم 15 نقطة أيضًا لحصة العملات الأجنبية من تمويل المشروع، و 15 نقطة للمدة الزمنية اللازمة لتجهيز المشروع للانطلاق، توجد عدد من المعايير الأخرى التي تدخل في التقييم والتي تركز على البحث العلمي وعدد الوظائف التي يخلقها المشروع، وعدد الأسرة المتاحة مجانًا، والتخصصات الطبية، ونشر الخبرة التقنية، ومستوى الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتوفير التدريب، والمسئولية الاجتماعية للشركات.

تحصل المشروعات وفقًا لنظام التقييم على درجة ويتم تحديد الحوافز الخاصة بها وفقًا للدرجة التي حصلت عليها، حيث تحصل المشروعات التي تحصل على درجة بين 50 – 65 نقطة على حزمة حوافز تشمل تمويل نسبة 5% من تكاليف التدريب، وإعفاء لمدة عامين من رسوم الانتفاع بالأراضي، أما المشروعات التي تحصل على درجة بين 65 إلى 75 نقطة تحصل على الرخصة الذهبية والحوافز الأخرى، لكن تمويل تكاليف التدريب يقتصر على 15% ومدة الإعفاء من رسوم الانتفاع لمدة ثلاثة أعوام، أما المشروعات التي تحصل على نقاط بين 75 إلى 85 نقطة ستحصل على الحوافز نفسه لكن الدولة ستمول 30% من تكاليف التدريب فقط، لكن مدة الإعفاء من رسوم الانتفاع

سترتفع إلى 5 أعوام، أما المشروعات التي تحصل على نقاط بين 85 إلى 100 نقطة ستحصل على الرخصة الذهبية بالإضافة إلى عدد من الحوافز الأخرى، وإعفاء من رسوم الانتفاع بالأراضي لمدة 10 أعوام، وتتكفل الدولة بنصف تكاليف التدريب إلى جانب عدد من الحوافز الأخرى، ويمكن أن تستفيد من تلك الحوافز كافة المرافق الصحية والتي تشمل المستشفيات المتخصصة أو المتكاملة أو العامة، ومراكز التشخيص والمراكز العلاجية.

المصادر

1. Guide to Healthcare in Egypt: Allianz Care. (n.d.). https://www.allianzcare.com/en/support/health-and-wellness/national-healthcare-systems/healthcare-in-egypt.html
2. Gericke, C., Britain, K., Elmahdawy, M., & Elsisi, G. (2018, May 16). Health System in Egypt. https://link.springer.com/referenceworkentry/10.10071-7_8-6419-4614-1-978/
3. Jurjus, A. (2015). The Health System in Egypt: An Overview. https://www.syndicateofhospitals.org.lb/Content/uploads/SyndicateMagazin...
4. Egypt, Arab Rep. . Data. https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

مقالات تحليلية

بعد تقارير اقتصادية إيجابية: هل تعرف الأزمات الاقتصادية العصا السحرية؟

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

بعد أزمة اقتصادية طاحنة للاقتصاد المصري وإن كانت ليست الأولى من نوعها التي واجهها الاقتصاد خلال العقد الأخير سواء من أزمة عدم توافر النقد الأجنبي اللازم وضعف تحويلات المصريين والتباطؤ في الاستثمار المباشر وغيرها، بالإضافة إلى تقارير سلبية للرؤية الاقتصادية المصرية، وفي المجمل كانت فترة سلبية، مع تفاقم الأزمة وقرب اختناق الاقتصاد بكثير من الأزمات أوضحها أزمة توفير النقد الأجنبي لسداد أقساط الديون بالنقد الأجنبي، ظهرت بشائر تقارير إيجابية بعد توقيع صفقة رأس الحكمة التي أنعشت الوضع الاقتصادي في مصر توالت بعدها الأخبار الإيجابية من اتفاق جديد مع صندوق النقد والبنك الدوليين واتفاق مع الاتحاد الأوروبي وبداية اتفاقات دول خليجية على استثمارات مباشرة جديدة. ولكن السؤال الذي يظهر في الأفق؛ هل يعرف الاقتصاد العصا السحرية لإنهاء جميع الأزمات في وقت سريع ومباشرة؟

“

تقاريـر إيجابيـة وتفـاؤل مقبـول، ولكـن واقعيًـا الأزمـة لـم تنتـه بعـد: رؤيتـان متكاملتـان:

التقرير الأول: بخصوص صفقة رأس الحكمة:

صفقـة رأس الحكمـة وفـرت سـيولة صافيـة للدولـة المصريـة بقيمة 24 مليـار دولار، كمـا تـم الاتفـاق علـى تخفيـض الديـون الخارجيـة بنحـو 11 مليـار دولار قيمـة ودائـع للإمـارات بالبنـك المركـزي المصـري بعـد تحويلهـا للجنيـه المصـري للاسـتخدام فـي المشـروع، بالإضافـة إلـى التعهـد باسـتثمارات طويلـة المـدى للمشـروع بقيمـة تتجـاوز 150 مليـار دولار.

التقرير الثاني: تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني

أصـدرت وكالـة فيتـش للتصنيـف الائتمانـي بتاريـخ 3 مايـو 2024 تقريرهـا لتصنيـف عجـز مصـدر العملـة الأجنبيـة فـي (التصنيـف الائتمانـي) لمصـر علـى المـدى الطويـل إلـى إيجابـي مـن مسـتقر وتؤكـد درجـة التصنيـف عنـد «B-» أخـذًا فـي الاعتبـار بالمقومـات المحفـزة مـن بنيـة تحتيـة قويـة وفـرص اقتصاديـة متميـزة فـي قطاعـات واعـدة ذات أولويـة، وتنافسـية عالميـة. وصرحـت الوكالـة الائتمانيـة عـن رؤيتهـا للتضخـم فـي مصـر علـى المـدى الطويـل، فتـرى أن معـدل التضخـم سـوف يأخـذ فـي الانخفـاض حتـى يبلـغ 12.3% فـي يونيـو 2025 بسـبب ارتفـاع الفائـدة وسياسـة البنـك المركـزي المصـري للقضـاء علـى التضخـم وارتفـاع الأسـعار فـي الأسـواق المصريـة.

التقريـر الثالـث: تقريـر وكالـة فيتـش للتصنيـف الائتمانـي 15 مايـو 2024

أعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن التدفقات المالية التي تلقتها مصر وبحسب بيانات البورصة المصرية من الأجانب بنحو 20 مليار دولار منذ التعويم الأخير بخلاف صفقة رأس الحكمة. حيث بلغ صافي مشتريات الأجانب في أدوات الدين الحكومي منذ بداية مارس وحتى 14 مايو نحو 16 مليار دولار.

ورجحت عودة مركز صافي الأصول الأجنبية لتحقيق فائض في نهاية النصف الأول من العام الحالي بعد استكمال الحصول على الدفعة الثانية من رأس الحكمة (التي تم استلامها -بالفعل- في 16 مايو 2024) وتعافي التحويلات وإيرادات السياحة.

التقرير الرابع: التضخم يواصل التباطؤ خلال أبريل 2024

أظهرت بينات التضخم في مصر تراجع المعدل السنوي للتضخم العام في المدن إلى 32.5% خلال شهر أبريل، مقابل 33.3% في مارس السابق، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتراجعت أسعار الغذاء بنسبة 0.9% على أساس شهري، وهو بمثابة أول انخفاض من نوعه مُنذ يونيو 2022، ويعكس المردود الإيجابي للمبادرة التي أطلقتها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص لخفض أسعار مجموعة من السلع الأساسية، خلال شهر أبريل، ومن ثَم تباطؤ مُعدل التضخم السنوي.

ومـن جهـة أخـرى، فقـد ارتفـع التضخـم العـام بنسـبة 1.1% علـى أسـاس شـهري، وذلـك بالتزامـن مـع ارتفـاع أسـعار السـلع، والخدمات غيـر الغذائيـة بنسـبة 2.6% بسـبب زيـادة أسـعار منتجـات التبـغ بنحـو 8%، ورسـوم وسـائل النقـل والمـواصلات بنسـبة 7.2%.

مـن المتوقـع اسـتمرار تراجـع التضخـم دون المسـتويات الراهنـة ليتـراوح بيـن 22% إلـى 24% بنهايـة ديسـمبر المقبـل وفقًـا لتقاريـر شـركات الأبحـاث الاقتصاديـة واسـتمرار تراجـع التضخـم بنحـو أكبـر فـي 2025، حيـث قـد يصـل لمسـتوى 15% بالتزامـن مـع تزايـد التأثيـر الإيجابـي لفتـرة الأسـاس.

التقريـر الخامـس: البنـك المركـزي المصـري يعلـن بـدأ تحجيـم الاقتـراض الحكومـي « التمويـل التضخمـي» مـن البنـك المركـزي

اقتصاديًـا يعـد الاقتـراض المباشـر للحكومـات مـن البنـوك المركزيـة، أو مـا يعـرف بـ "التمويـل التضخمـي» عـادة مـا يتطلـب طباعـة نقـود أمـام الأمـوال المقترضـة، ويعـد الطريـق الأسـهل للحكومـات للحصـول علـى تمويـل بتكلفـه أقـل، سـواء باتفـاق سـابق علـى سـعر فائـدة ضئيلـة جـدًا وقـد يكـون بتكلفـة صفريـة، بعكـس أدوات الديـن الحكوميـة التـي تصـدر بعوائـد مرتفعـة وتزيـد العجـز الكلـي لميزانيـات الـدول.

بحسـب بيانـات البنـك المركـزي المصـري بـدأت الحكومـة المصريـة بتخفيـض الاقتـراض المباشـر مـن البنـك المركـزي بنهايـة مـارس الماضـي 24% علـى أسـاس شـهري إلـى 1.697 تريليـون جنيـه.

من وجهة نظر أخرى.. في قراءة اقتصادية فإن هذا لا يعني أن الدولة المصرية قد تجاوزت الأزمة المالية التي تحوم في الأجواء منذ مدة.

يرى محللو الاقتصاد أن مصر مرت بأزمات وتقلبات اقتصادية عاصفة خلال المدة السابقة، حيث سجل معدل التضخم مستوى قياسيًا عند 36% مدفوعًا بتراجع قيمة الجنيه ونقص الاحتياطي الأجنبي وزادت الديون الخارجية أكثر من ثلاثة أضعاف في العقد الأخير لتبلغ 165 مليار دولار وفقًا لتقارير الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن تدوير الحركة الاقتصادية يحتاج إلى استيراد الكثير من حاجات الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية مثل التوترات الجيوسياسية وتراجع حركة العبور في قناة السويس، وبناءً على ما سبق يرى بعض المحللين أن الأزمة قائمة وإن كان هناك مبشرات فإن حل تلك الأزمات لا يأتي بين ليلة وضحاها

استمرار حالة الترقب والنظرة السلبية للاقتصاد المصري حتى الآن

رجوعًا إلى الأشهر الماضية قليلًا، نجد أن مؤسسات التصنيف الائتماني (موديز – فيتش) قد خفضوا التصنيف الائتماني لمصر مع نظرتهما المستقبلية إلى الاقتصاد المصري إلى سلبية، وقام بنك «جي بي مورغان» بإقصاء سندات الحكومة المصرية من مؤشر السندات الحكومية في الأسواق الناشئة.

وبعد صفقات واتفاقيات الحكومة المصرية الأخيرة في عام 2024 تغير الوضع قليلًا بتحسن النظرة المستقبلية، ولكن من

الملاحظ في التقارير المصدرة الترقب للوضع العام واستمرار وجهة النظر السلبية؛ حيث أكدت وكالة فيتش، في تقريرها الصادر في مطلع مايو 2024، تصنيف مصر عند «B -» مع تعديل النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية، مشيرة إلى انخفاض مخاطر التمويل الخارجي وقوة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا قد ظهر في عودة رواج السندات الحكومية.

التقرير الأول: زيادة حجم الدين الخارجي لمصر

تقرير للبنك الدولي يكشف مدى عمق أزمة مصر قبل "رأس الحكمة" وبرنامج الصندوق

66.7 مليار دولار حجم مدفوعات الدين الخارجي خلال العام الحالي وتتوزع المبالغ ما بين 8.3 مليارات دولار فوائد ونحو 58.4 مليار دولار أقساط قبل بدء الإصلاحات، فخلال عام 2024 وفق جدولة الديون في سبتمبر 2023، وبحسب بيانات البنك الدولي كان يستحق حوالي 27.96 مليار دولار في الربع الأول من 2024، ويتعين على مصر سداد نحو 15.1 مليار دولار في الربع الثاني، و9.7 مليارات دولار في الربع الثالث و14.1 مليار دولار في الربع وخلال العام المقبل 2025 يتعين سداد 21 مليار دولار مقسمة 11.93 مليار دولار في النصف الأول وحوالي 8.9 مليارات دولار في النصف الثاني.

وقد ساهمت السيولة من صفقة رأس الحكمة في خفض الالتزامات بالعملة الأجنبية قروض وفوائد وسداد للحاجات الاستيرادية.

التقرير الثاني: لا يزال القطاع الخاص غير النفطي في مصر يواصل انكماشه في أبريل 2024

صدر تقرير «ستاندرد آند بورز» لمديري المشتريات العالمي (PMI) عن مصر وأظهر انخفاض نقاطه إلى 47.4 في أبريل من 47.6 في مارس 2024، ليظل أقل من الحد الأدنى وهو 50 التي تفصل بين النمو والانكماش للشهر الحادي والأربعين على التوالي.

وفسرت وكالة «ستاندرد آند بورز» سبب استمرار التراجع في النشاط التجاري لظروف السوق الصعبة التي تمر بها الشركات المصرية مما أدى أيضًا إلى انخفاض متجدد في التوظيف وبناءً عليه انخفض مؤشر التوظيف الفرعي إلى 49.7 في أبريل من 50.8 في مارس.

لفت التقرير أيضًا إلى بداية تحسن مرتقبة نتيجة للإصلاحات من ناحية أخرى

تحسن في مؤشر الإنتاج الفرعي إلى 44.8 في أبريل من 44.5 في مارس، وتحسن مؤشر الطلبيات الجديدة إلى 45.5 من 45 وتحسنت ثقة الشركات حيث ارتفع مؤشر توقعات الإنتاج المستقبلي إلى 55.3 في أبريل من 52.2 في مارس.

استمرار بعض القيود كدلالات على أن الأزمة قائمة

هناك بعض القيود التي أصدرتها الحكومة خلال مدة الأزمة لم تتلاشَ بعد؛ مثل استمرار تقييد استخدام بطاقات الائتمان للدفع

بالنقـد الأجنبـي، بالإضافـة إلـى اسـتمرار تخفيـف أحمـال الكهربـاء لتوفيـر الطاقـة مـع توقـع زيـادة أخـرى لأسـعار المحروقـات خلال شـهر يونيـو 2024 فـي إطـار سـعي الحكومـة لخفـض دعـم الطاقـة.

وأخيـرًا وبنـاءً علـى مـا سـبق نجـد أن الحكومـة المصريـة والمحللين قـد اتفقـوا -ضمنيًـا- علـى أن الأزمـة لـن تنتهـي نهائيًـا إلا ببنـاء قاعدة وطنيـة تعتمـد علـى الصناعـة والزراعـة لتوفيـر الحاجـات الاقتصاديـة وتحسـين مسـتوى الاقتصـاد القومـي.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg